وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

السبت، 25 مارس 2023

# أخبار الطاقة

# تراجع إنتاج (أوبك+) للنفط الخام في فبراير رغم ارتفاع الإمداد الروسي

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

### الرياض

انخفض إنتاج تحالف أوبك + من النفط الخام بمقدار 80 ألف برميل في اليوم في فبراير، وفقًا لأحدث مسح لستاندرد آند بورز جلوبال، حيث انخفضت الكميات في العراق وأنغولا وكازاخستان. جاء الانخفاض على الرغم من زيادة طفيفة في الإنتاج الروسي من 10 آلاف برميل في اليوم إلى 9.86 ملايين برميل في اليوم، حيث واصل الحليف الرئيس في منظمة أوبك إظهار قدرته على الصمود أمام العقوبات الغربية التي تستهدف قطاع النفط، على الرغم من أن نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك قال إن الكميات في مارس من المرجح أن يتم خفضها بمقدار 500,000 برميل في اليوم.

بشكل عام، ضخ تحالف أوبك+ 42,68 مليون برميل يومياً، حيث ضخ أعضاء أوبك الـ 13، ما مقداره 29.03 مليون برميل في اليوم، بانخفاض 60 ألف برميل في اليوم عن يناير، بينما أضاف شركاء التحالف بقيادة روسيا 13.64 مليون برميل في اليوم، بانخفاض 20 ألف برميل في اليوم.

وزادت المملكة العربية السعودية، أكبر منتج ومصدر للنفط الخام، إنتاجها إلى 10.46 ملايين برميل في اليوم، بينما سجلت نيجيريا أعلى حجم إنتاج لها في عام، عند 1.45 مليون برميل في اليوم، مع ارتفاع التحميلات في الشهر. جاء الضغط النزولي على إنتاج أوبك من العراق وأنغولا، حيث انخفض الإنتاج العراقي بمقدار 150 ألف برميل في اليوم إلى 4.33 ملايين برميل في اليوم. تم تعليق التدفقات من ميناء جيهان لبضعة أيام أثناء إصلاح خط الأنابيب نتيجة لزلزال 6 فبراير الذي ضرب تركيا وسورية، كما أدت الصيانة في مشروع غرب القرنة 2 إلى خفض الإنتاج، وانخفض الإنتاج الأنغولي 70 ألف برميل في اليوم نتيجة الصيانة في حقل داليا النفطي. فيما نما الإنتاج الروسي على الرغم من فرض حظر الاتحاد الأوروبي على معظم واردات المنتجات المكررة الروسية وسقوف الأسعار المصاحبة التي دخلت حيز التنفيذ في 5 فبراير، وهذا يضاف إلى إجراءات مماثلة على واردات النفط الخام المعمول بها منذ 5 ديسمبر، حيث تسعى الحكومات الغربية لمعاقبة موسكو على غزوها لأوكرانيا.

ولا يزال الإنتاج الروسي أقل من مستويات فبراير 2022 البالغة 10.11 مليون برميل في اليوم ولكنه أعلى بكثير من أدنى مستوى له في زمن الحرب البالغ 9.14 ملايين برميل في اليوم في أبريل. وعلى الرغم من الإنتاج الثابت نسبيا حتى الآن، من المتوقع أن تشهد روسيا انخفاضًا حادًا في المستقبل.

وقال نوفاك، مبعوث روسيا لأوبك +، في فبراير إنها ستخفض طوعا 500 ألف برميل يوميا في مارس، على الرغم من أن العديد من المحللين قالوا إن هذا يرقى إلى الاعتراف بأن العقوبات على المنتجات المكررة تعرقل تشغيل المصافي وبالتالي إنتاج المنبع.

في حين أن أي تصعيد في الصراع في أوكرانيا يزيد من خطر حدوث انخفاض حاد، إما نتيجة لمزيد من العقوبات أو الضرر الذي يلحق بالبنية التحتية. كما تم دعم الإنتاج من خارج أوبك من قبل البحرين، التي زادت الإنتاج بمقدار 40.000 برميل في اليوم إلى 190.000 برميل في اليوم في فبراير.

وقوبلت الزيادات من روسيا والبحرين بتراجع كبير في الإنتاج من كازاخستان، ثاني أكبر منتج من خارج أوبك. وانخفض إنتاجها بمقدار 50,000 برميل في اليوم إلى 1.55 مليون برميل في اليوم بسبب الاضطرابات المرتبطة بالطقس في اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين، وتأثير الزلزال على خط أنابيب باكو - تبيليسي - جيهان.

ومع استمرار معاناة العديد من الدول من أجل زيادة الإنتاج أو حتى الحفاظ عليه بسبب الاضطرابات الداخلية أو نقص الاستثمار، يواصل تحالف أوبك + تقليل إنتاج حصصه بشكل كبير، حتى مع موافقة المجموعة على خفضها بمقدار 2 مليون برميل في اليوم من نوفمبر وحتى نهاية شهر نوفمبر 2023.

بلغ الامتثال الإجمالي لأوبك + بين البلدان ذات الحصص 153 ٪ في فبراير، وفقًا لحسابات ستاندرد آند بورز العالمية، مما يعني أن الأعضاء الـ 22 مجتمعين عجزوا عن 1.91 مليون برميل في اليوم عن أهدافهم الإنتاجية

ومن المقرر أن تجتمع لجنة مراقبة أوبك + التي تشارك في رئاستها السعودية وروسيا في 3 إبريل، يليها اجتماع وزاري كامل لأوبك + من المقرر عقده في 3-4 يونيو. وتقيس أرقام مسح بلاتس إنتاج رؤوس الآبار، ويتم تجميعها باستخدام معلومات من مسؤولي صناعة النفط والتجار والمحللين، بالإضافة إلى مراجعة بيانات الشحن الخاصة والأقمار الصناعية والمخزون.

إلى ذلك رصدت وحدة أبحاث «منصة الطاقة»، ومقرها الولايات المتحدة، صادرات الديزل الروسي إلى تونس إذ باتت الاخيرة ملاذًا جديدًا للديزل الروسي، في ظل بحث موسكو عن مشترين جدد لمشتقاتها النفطية، بعدما أعلنت أوروبا حظر المنتجات الروسية المنقولة بحرًا، بدءًا من مطلع شهر فبراير الماضي.

واستوردت تونس كميات قياسية من الديزل وزيت الغاز (الديزل الأحمر) الروسيين خلال شهر فبراير 2023، وأظهرت بيانات صادرة عن شركة «كبلر» لتحليل البيانات، أن تونس استوردت قرابة 77 ألف برميل يوميًا من الديزل الروسي، إلى جانب زيت الغاز، خلال شهر فبراير الماضي، مقارنة بنحو 20 ألف برميل يوميًا في يناير الماضي، و25 ألف برميل يوميًا في ديسمبر 2022.

كما أوضحت البيانات أن أغلب الكميات التي سُلّمت خلال شهر فبراير كانت من شركة لوك أويل الروسية وكورال إنرجي الإماراتية. وكانت روسيا المصدر الرئيس للديزل إلى أوروبا، وتمثّل قرابة 60 ٪ من احتياجات القارة. وأدى الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على المشتقات النفطية الروسية إلى عرقلة حركة التجارة على نطاق واسع، ما أجبر موسكو على البحث عن عملاء جدد.

ووفقًا لبيانات تتبع ريفينيتيف، انخفضت تدفقات الديزل الروسي إلى أوروبا إلى 1.77 مليون طن خلال شهر فبراير. واتجه قرابة نصف هذه التدفقات إلى تركيا، في حين اتجه الباقي إلى مواقع مرتبطة بعمليات النقل من سفينة إلى أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، توجه روسيا بعض شحنات الديزل منخفض الكبريت من موانئ البلطيق إلى المغرب والجزائر وغانا والبرازيل. في مقابل ذلك، حلت واردات الديزل من الهند والمملكة العربية السعودية والصين والكويت وماليزيا محل الديزل الروسي في أوروبا

وشهدت هوامش أرباح الديزل في أوروبا تراجعًا بنحو 30 دولارًا للبرميل، بعدما سجلت مستويات قياسية عند 81 دولارًا للبرميل خلال شهر أكتوبر 2022، في ظل زيادة الواردات والطقس المعتدل. وقال أحد التجار إن الجميع لجأ إلى تخزين الديزل قبل دخول قرار الحظر حيز التنفيذ، ويبدو أن الطلب لم يتعاف بعد. وتراجعت مخزونات زيت الغاز والديزل في منطقة أمستردام-روتردام-أنتويرب قليلًا في الأسبوع الماضي، لكن جاء ذلك عقب 4 أسابيع من تحقيق المكاسب، وفقًا لشركة الاستشارات الهولندية إنسايتس غلوبال. على الجانب الآخر، تدفق الديزل الروسي إلى المغرب ضمن مساعي البلاد لتأمين احتياجاتها، بعدما شهدت أسعار الديزل قفزة غير مسبوقة خلال العام الماضي، وأظهرت البيانات أن صادرات الديزل الروسي إلى تركيا والمغرب ارتفعت خلال العام الماضي، ومطلع عام 2023. وتجاوزت إمدادات الديزل الروسي إلى تركيا خلال شهر ديسمبر2022، بمقدار 750 ألف طن، في حين بلغ إجمالي الإمدادات نحو 5.05 ملايين طن خلال عام 2022، مقابل 3.99 ملايين طن في 2021.

أما إمدادات الديزل الروسي إلى المغرب فقد ارتفعت إلى 735 ألف طن خلال عام 2022، مقابل 66 ألف طن في عام 2021، وبلغ إجمالي الصادرات منذ بداية عام 2023 قرابة 140 ألف طن. في الوقت نفسه، صدّرت موسكو الديزل إلى العديد من الدول الإفريقية، من بينها غانا والسنغال وليبيا وكوت ديفوار، إلى جانب أوروغواي.

وأظهرت بيانات ريفينيتيف في 6 فبراير 2022، أن صادرات الديزل الروسي منخفض الكبريت من ميناء بريمورسك إلى المغرب وتونس وتركيا وصلت إلى 346 ألف طن، خلال المدة من 1 إلى 5 فبراير.

بدأت أوروبا تطبيق حظر واردات النفط الروسي بدءًا من يوم 5 ديسمبر 2022، في حين دخل قرار حظر المشتقات النفطية حيز التنفيذ يوم 5 فبراير 2023. كما حددت مجموعة الـ7 ودول الاتحاد الأوروبي سقفًا لأسعار النفط الروسي عند 60 دولارًا للبرميل، في حين بلغ سقف سعر الديزل من المصافي الروسي 100 دولار للبرميل. وردًا على العقوبات الغربية، أعلنت موسكو خفض إنتاج النفط الروسي، وتعهّدت بتحويل الإمدادات إلى وجهات أخرى، تشمل دولًا في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية.

# النفط ينخفض مع تأجيل إعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

### الرياض

واصلت أسعار النفط خسائرها أمس الجمعة بفعل مخاوف بشأن فائض محتمل في المعروض بعد أن قالت وزيرة الطاقة الأمريكية جينيفر جرانهولم إن إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي في البلاد قد يستغرق عدة سنوات، ونزل خام برنت 34 سنتًا، أو ٠.45٪، إلى 75.57 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 0412 بتوقيت جرينتش، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 32 سنتًا، أو ٠.46٪، إلى 69.64 دولارًا للبرميل.

ولا يزال كلا الخامين القياسيين اللذان هبطا حوالي ١٪ يوم الخميس، في طريقهما لتحقيق مكاسب أسبوعية بنحو ٣٪ 4-٠٪، للتعافي من أكبر انخفاض أسبوعي لهما في شهور الأسبوع الماضي بسبب أزمة القطاع المصرفي والمخاوف من ركود محتمل.

وقال هيرويوكي كيكوكاوا، المدير العام للأبحاث في شركة نيسان للأوراق المالية، «هناك عمليات بيع من وجهة النظر القائلة بأن الولايات المتحدة لن تعيد ملء احتياطي النفط حتى لو كانت أسعار خام غرب تكساس الوسيط بين 67 و72 دولارًا للبرميل». وقال البيت الأبيض في أكتوبر إنه سيعيد شراء النفط من احتياطي البترول الاستراتيجي عندما تكون الأسعار عند 67 إلى 72 دولارًا للبرميل أو أقل منها.

وقال كيكوكاوا إن استمرار المعروض من الخام من روسيا إلى السوق العالمية يلقي بثقله على النفط، إلى جانب القلق المستمر بشأن القطاع المصرفي، مما قد يدفع المعايير لاختبار أدنى مستوياتها التي سجلتها في وقت سابق من هذا الأسبوع. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، إن خفض إنتاج روسيا النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، سيكون من مستوى إنتاج يبلغ 10.2 ملايين برميل يوميًا في فبراير، حسبما ذكرت وكالة ريا نوفوستي للأنباء

وهـذا يعنـي أن روسـيا تهـدف إلى إنتاج 9.7 ملايين برميـل يوميًا بين مارس ويونيـو، عندما يكون خفض الإنتـاج سـاريًا، وفقًـا لنوفـاك - وهـو انخفـاض أقل بكثير في الإنتاج مما أشـارت إليه موسـكو سـابقًا، ومن المتوقـع أن تسـتمر تقلبـات السـوق طالمـا أن المزيـج القـوي من الخـوف والأمـل الحذر بشـأن الاضطرابات المصرفيـة العالميـة لا يـزال قائمـا، حسـبما قالـت فاندانا هاري، مؤسسـة مزود تحليل سـوق النفـط فاندا إنسـايتس. وأضافت أن تعافي السـوق كان بطيئًا ولكي يكتسـب زخمًا، فإن ظل الأزمة المصرفية الذي ما زال يخيم على الأسـواق سـيتعين عليـه التراجع.

وقالـت استشـارية وود ماكينـزي، فـي تقريـر جديد يوم الخميـس إن النمـو الاقتصادي الصينـي قد يتجاوز الأهـداف الرسـمية وقد يرتفع تنقل المسـتهلكين والإنفـاق بعد إعادة فتح الباب لفـرض زيادة متجددة في أسعار سلع الطاقة، وخاصة النفط الخام. وكتب محللو وود ماكينزي: «سيناريونا صعودي لجميع السلع، ونرى أن الأسـواق المتوازنة بدقة للنفط والغاز الطبيعي المسـال والفحم يتم الاسـتفادة منها في ارتداد الصين فائق الشحن. وأشاروا إلى أن النفط الخام سيكون الفائز الأكبر في إعادة افتتاح الصين، مع ارتفاع الأسعار.

وتتمتـع الصيـن بتاريـخ مـن المبالغـة فـي تحقيق أهـداف النمو الاقتصـادي، حيث فـاق نمو الناتـج المحلي الإجمالي التوقعات الحكومية في 12 عامًا من الـ18 عامًا الماضية. ونفذت الشركة الاستشارية سيناريوهين لإعادة افتتاح الصين - سيناريو الحالة الأساسية مع نمو 5.5٪ وسيناريو نمو مرتفع مع نمو بنسبة 7٪ هذا العام. وقالت الشـركة الاستشـارية إن سـيناريو النمو المرتفع غير مؤكد، لكن بالنظر إلى تاريخ الصين في عدم الوعود والإفراط في التسـليم، لا يمكن استبعاده بسهولة.

شهية المستهلكين للإنفاق

وأضاف التحليل: «اعتمادًا على شـهية المسـتهلكين للإنفاق وطموح سياسة الحكومة، قد يؤدي إعادة فتح الصيـن مـرة أخـرى إلى زيادة حدة الأسـعار عبر طيف الطاقة والموارد الطبيعية». وفي ظل سـيناريو الحالة الأساسية لشركة وود ماكينزي، سيرتفع الطلب الصيني على النفط بمقدار مليون برميل يوميًا هذا العام، مما يدفع النمو المتوقع 2.6 مليون برميل يوميًا في استهلاك النفط العالمي. باستثناء الركود الكبير، ترى وود ماكينزي أن خام برنت يرتفع من المستويات الحالية إلى متوسط 89.40 دولارًا للبرميل لعام 2023.

وفي سيناريو النمو المرتفع، قد تشهد أكبر مستورد للنفط الخام في العالم ارتفاعًا في الطلب على النفط بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا على مدار العام، أو أعلى بنحو 400 ألف برميل يوميًا من الحالة الأساسية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بمقدار 3 إلى 5 دولارات أخرى للبرميل مقارنةً بالحالة الأساسية.

كما ألمح البنك المركزي الأمريكي إلى أنه قد يوقف حملته لرفع أسعار الفائدة مؤقتًا بسبب الاضطرابات في القطاع المصرفي، مما يشير إلى مخاوف من أن البنوك الإقليمية الأصغر قد تكبح إقراضها للحفاظ على السيولة، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي. كما رفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة الرئيسة بمقدار 25 نقطة أساس أخرى في وقت سابق يوم الخميس إلى أعلى مستوى جديد في 15 عامًا عند 4.25٪. كما أثر على المعنويات الزيادة المفاجئة في مخزونات الخام الأمريكية الرسمية، والتي ارتفعت بأكثر من مليون برميل إلى أعلى مستوى لها في عامين تقريبًا الأسبوع الماضي.

ومع ذلك، لم تكن الخسائر شديدة حيث قدم ضعف الدولار الدعم. وانخفض مؤشر الدولار إلى أدنى مستوى في سبعة أسابيع بعد اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي، مما يجعل السلع المقومة بالدولار، مثل النفط الخام، أرخص للمشترين الأجانب. وهناك علامات على وجود طلب قوي في آسيا حيث يتعافى الاقتصاد الصيني من الضربة التي لحقت بالنشاط الناجم عن سياسة صفر كوفيد.

وتتوقع مجموعة بنك جولدمان ساكس أن يصل الطلب على النفط من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، إلى 16 مليون برميل يوميًا. وتوقعت أن يصل سعر خام برنت إلى 97 دولارًا للبرميل في الربع الثاني من عام 2024. وبالمثل، قالت شركة الاستشارات وود ماكنزي إن الصين ستقود 40٪ على الأقل من زيادة الطلب العالمي على النفط الخام هذا العام

على جانب العرض، سينتقل الانتباه إلى الاجتماع القادم للجنة المراقبة التابعة لمنظمة أوبك - والتي يمكن أن توصي بتغيير في الإنتاج - في 3 أبريل. ومع ذلك، من المحتمل أن تنتظر المجموعة حتى تهدأ الأسواق المالية قبل أن تقرر ما إذا كانت بحاجة إلى الرد على خفض الإنتاج مرة أخرى، حسبما قالت إنيرجي أسبكتس. وقالت المجموعة الاستشارية: «سيكون من السابق لأوانه أن تتخذ أوبك + إجراءات دون تحديد ماهية المخاطر».

فـي المنتجـات المكررة، اسـتقر سـعر البنزين في الشـهر الأمامي في بورصة نايمكس فـي نيويورك، على ارتفاع 29 نقطة عند 2.5389 دولار/ غالون، بينما ارتفع الديزل للشـهر الأمامي بمقدار 31 نقطة ليسـتقر عنـد 2.6902 دولار / غالـون. انخفضـت العقود الآجلة للنفط الخام بما يقرب من 10 دولارات منذ 7 مارس، وانخفضـت مـع الأسـهم مع انتشـار أحدث أزمة مصرفية. ومع ذلك، ارتفعت الأسـهم فـي 21 مارس بعد أن قالـت وزيـرة الخزانـة الأمريكية جانيت يلين إن الحكومة قد تتخذ إجـراءات لمنع انهيار المزيد من البنوك.

وقـال إد مويـا المحلـل في وسـاطة نفـط أواندا: «فـي الوقت الحالي، هنـاك تفاؤل بأن التوتـرات المصرفية تستقر، وتفاؤل بأنه لن يكون لدينا أزمة مالية أخرى». وقال إن السوق أصبحت «أكثر تفاؤلا بأن الطلب لن يتراجـع». «لكـي ينخفض سـعر النفط إلى أقل مـن 60 دولارًا للبرميل، فأنت بحاجة إلـى ركود عالمي حاد ونحـن لا نحصل على ذلك.»

وأدى انخفاض الأسعار إلى ظهور توقعات بتدخل أوبك وإدارة بايدن لتوفير دعم ضد المزيد من الانخفاضات. وستراقب أوبك عن كثب تحركات الأسعار قبل اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة في 3 أبريل، وقال آرنـي لومـان راسموسـن، كبير المحللين ورئيس الأبحاث فـي إدارة المخاطر العالميـة، «الطاقة الاحتياطية لأوبك منخفضة نسبيًا بالفعل، مما يضيف علاوة مخاطر على الأسعار. وبالتالي، فإن خفض إنتاج أوبك في الربع الثاني، حيث تنتقل السوق من الفائض إلى العجز، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير على الأسعار

# أسعار النفط .. قوة توقعات الطلب الصيني تكبح التراجعات

## الاقتصادية

سجلت أسعار النفط تراجعا حادا أمس وسط تراجع أسهم البنوك الأوروبية وبعد أن قالت جنيفر جرانهولم وزيرة الطاقة الأمريكية إن إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي قد تستغرق أعواما، ما يقوض توقعات الطلب.

وبحسب «رويترز»، انخفضت سعر خام برنت 2.50 دولار أو 3.3 في المائة إلى 73.41 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 2.47 دولار أو 3.5 في المائة إلى 67.49 دولار للبرميل.

والخامان، اللذان انخفضا نحو 1 في المائة الخميس، سجلا زيادة أسبوعية طفيفة بعد أكبر انخفاض أسبوعي خلال شهور في الأسبوع الماضي بسبب أزمة القطاع المصرفي ومخاوف من ركود محتمل.

وقال ستيفن برينوك المحلل لدى بي.في.إم للوساطة في النفط «عدم شراء الخام من أجل ملء احتياطي البترول الاستراتيجي يمثل ضربة كبيرة لتوقعات الطلب على النفط».

وأعلن البيت الأبيض في تشرين الأول (أكتوبر) أنه سيعيد شراء النفط لاحتياطي النفط الاستراتيجي عندما تصبح الأسعار في نطاق 67-72 دولارا للبرميل أو أدنى من ذلك.

وقالت جرانهولم لأعضاء مجلس النواب أمس الأول: إنه سيكون من الصعب الاستفادة من أسعار النفط المنخفضة هذا العام لزيادة المخزونات التي وصلت حاليا إلى أدنى مستوى منذ عام 1983 بعد مبيعات بتوجيهات من الرئيس جو بايدن في العام الماضي

وكبحت قوة توقعات الطلب من الصين التراجعات، إذ قالت مجموعة جولدمان ساكس: إن الطلب على السلع الأولية يرتفع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، مع تجاوز الطلب على النفط 16 مليون برميل يوميا.

يأتي ذلك في وقت أظهرت فيه بيانات من مصادر بالصناعة وحسابات أمس أن روسيا تخطط لخفض تشغيل المصافي في نيسان (أبريل)، ما يسمح للدولة بالحفاظ على صادرات النفط الخام مع الالتزام بخفض الإنتاج المعلن سابقا.

وأظهرت البيانات والحسابات أن السعة الأولية للمصافي النفطية في روسيا ستنخفض ما بين 425 و455 ألف برميل يوميا في أبريل مقارنة بشهري فبراير ومارس.

وقال ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي، إن خفض الإنتاج المعلن سيكون على أساس مستوى إنتاج فبراير البالغ 10.2 مليون برميل يوميا.

ويتوقع أن ترتفع صادرات النفط الروسية من موانئها الغربية في مارس مقارنة بالشهر السابق على الرغم من خفض الإنتاج، ومن المرجح أن تستقر عند مستوى مماثل الشهر المقبل نتيجة التشغيل المنخفض للمصافي. وتشير البيانات والحسابات إلى أن السعة الأولية لتصفية النفط من المصافي في أبريل من المتوقع أن تنخفض 3.19 مليون طن مقارنة بـ1.49 مليون طن في مارس و1.23 مليون طن في فبراير.

وقال متعاملون: إن شهري أبريل ومايو هما عادة أشهر صيانة موسمية للمصافي في روسيا، ما يعني أن عمليات التشغيل المنخفضة لن تمثل صدمة للسوق المحلية.

وصادرات المنتجات النفطية الروسية أكثر تضررا حتى الآن من النفط الخام من الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة مع وجود أطنان من الديزل على السفن تنتظر المشترين.

والصين والهند وتركيا من المشترين الرئيسين للخام الروسي.

يأتي ذلك في وقت دعت إسبانيا فيه، وهي أكبر مشتر في أوروبا للغاز الطبيعي المسال، الشركات المستوردة إلى عدم توقيع عقود جديدة لاستيراد الغاز المسال من روسيا، في إطار تحركات إسبانيا لقطع العلاقات بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في أواخر فبراير من العام الماضي.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن مصادر القول: إن شركات استيراد الغاز الطبيعي المسال في إسبانيا تلقت رسالة من الحكومة الإسبانية توصيها بعدم توقيع عقود جديدة لشراء الغاز من روسيا.

وأضافت المصادر أن الطلب الحكومي غير ملزم ولا يتضمن فرض أي عقوبات على الشركات التي لا تلتزم به، ويشير فقط إلى توقيع عقود جديدة دون الإشارة إلى الالتزام بتنفيذ العقود الحالية.

وقالت إن تريزا ريبيرا، نائبة رئيس وزراء إسبانيا المسؤولة عن سياسات الطاقة في البلاد، وجهت الخطاب إلى شركات ناتورجي إنيرجي جروب وريبسول وتوتال إنيرجي وبافيليون إنيرجي وإناجاز وميت إنيرجي وأي نت إنيرجي وإنيرجياز دي بورتوجال وكومبانيا إسبانولا دو بتروليوس وبي.بي جاز ند باور أيبيريا.

# «الاحتياطيات الاستراتيجية» تزيد نزيف النفط

## الشرق الأوسط

سجلت أسعار النفط تراجعاً حاداً يوم الجمعة وسط تراجع أسهم البنوك الأوروبية، وبعد أن قالت وزيرة الطاقة الأميركية جنيفر غرانهولم، إن إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي الأميركي قد تستغرق أعواماً مما يقوض توقعات الطلب.

وبحلول الساعة 1218 بتوقيت غرينتش انخفض سعر خام برنت 2.52 دولار أو 3.32 في المائة إلى 73.39 دولار للبرميل، وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 2.52 دولار أو 3.60 في المائة إلى 67.44 دولار للبرميل.

ولا يزال الخامان، اللذان انخفضا نحو واحد في المائة يوم الخميس، في طريقهما إلى تسجيل زيادة أسبوعية طفيفة (حتى وقت كتابة التقرير) بعد أكبر انخفاض أسبوعي خلال أشهر في الأسبوع الماضي بسبب أزمة القطاع المصرفي ومخاوف من ركود محتمل.

وتراجعت أسهم البنوك في أوروبا مع تضرر «دويتشه بنك» ومجموعة «يو بي إس» بشدة من المخاوف من أن أسوأ المشاكل في القطاع منذ الأزمة المالية عام 2008 لم يتم احتواؤها بعد.

وأدت قوة الدولار، الذي ارتفع 0.6 في المائة مقابل العملات الأخرى يوم الجمعة، إلى تشجيع عمليات البيع. ومن شأن قوة الدولار أن تجعل النفط الخام أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى.

وقال ستيفن برينوك، المحلل لدى «بي في إم» للوساطة في النفط «عدم شراء الخام من أجل ملء احتياطي البترول الاستراتيجي يمثل ضربة كبيرة لتوقعات الطلب على النفط». وأعلن البيت الأبيض في أكتوبر (تشرين الأول)، أنه سيعيد شراء النفط لاحتياطي النفط الاستراتيجي عندما تصبح الأسعار في نطاق 67 - 72 دولاراً للبرميل أو أدنى من ذلك.

وقالت غرانهولم لأعضاء مجلس النواب مساء الخميس، إنه سيكون من الصعب الاستفادة من أسعار النفط المنخفضة هذا العام لزيادة المخزونات التي وصلت حالياً إلى أدنى مستوى منذ عام 1983 بعد مبيعات بتوجيهات من الرئيس جو بايدن في العام الماضي.

وكبحت قوة توقعات الطلب من الصين التراجعات؛ إذ قالت مجموعة «غولدمان ساكس»، إن الطلب على السلع الأولية يرتفع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، مع تجاوز الطلب على النفط 16 مليون برميل يومياً.

وفي الوقت نفسه، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، إن خفض إنتاج روسيا النفطي 500 ألف برميل يومياً المعلن سابقاً سيكون من مستوى الإنتاج البالغ 10.2 مليون برميل يومياً في فبراير (شباط)، حسبما ذكرت وكالة «ريا نوفوستي» للأنباء. ويعني ذلك أن روسيا تهدف إلى إنتاج 9.7 مليون برميل يومياً في الفترة من مارس (آذار) إلى يونيو (حزيران)، وفقاً لنوفاك، وهو ما سيكون خفضاً أقل بكثير للإنتاج مما أشارت إليه موسكو سابقاً.

وفي شأن منفصل، قال متحدث باسم شركة «توتال إنرجيز»، إن 31 في المائة من العاملين في مصافي ومستودعات النفط الفرنسية الكبرى أضربوا عن العمل صباح يوم الجمعة. في حين قالت وزيرة الطاقة آنياس بانييه روناشير يوم الجمعة، إن شحنات الوقود من مصفاة غونفريفيل التابعة للشركة في نورماندي استؤنفت في ساعة مبكرة من صباح الأمس بعد تدخل الشرطة لتفريق العاملين الذين أغلقوها. وفتحت الشرطة الطريق إلى المصفاة في وقت مبكر من صباح الجمعة حتى يتمكن الموظفون من الذهاب إلى العمل

# وكالة: روسيا ستخفض إنتاجها من النفط إلى 9.7 مليون برميل حتى يونيو

## العربية

نقلت وكالة الإعلام الروسية عن ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء الروسي، قوله إن الخفض المعلن سابقا لإنتاج النفط بواقع 500 ألف برميل يوميا سيكون من مستوى إنتاج 10.2 مليون برميل يوميا في فبراير/شباط.

وقال نوفاك إن هذا يعني أن روسيا تستهدف إنتاج 9.7 مليون برميل يوميا بين مارس/آذار ويونيو/حزيران، عندما يكون خفض الإنتاج ساري المفعول. وهذا انخفاض أقل بكثير في الإنتاج مما أشارت إليه موسكو سابقا، وفقا لوكالة «رويترز».

وأعلنت روسيا في فبراير/شباط عن خطط لخفض إنتاج النفط، وقالت وسائل إعلام حكومية إن الخفض بمقدار 500 ألف برميل يوميا سيعتمد على مستويات الإنتاج في يناير/كانون الثاني التي تراوحت بين 9.8 و9.9 مليون برميل يوميا، وبالتالي كان سيقلل إنتاج روسيا من النفط عن 9.4 مليون برميل يوميا.

وصادرات النفط مصدر رئيسي لإيرادات روسيا لكنها تعرضت لضغوط منذ أن فرض الغرب عقوبات على موسكو بسبب حملتها العسكرية في أوكرانيا.

وأعلن الاتحاد الأوروبي عن إجراءات يقول إنها تقلص 90٪، من صادرات موسكو النفطية إلى التكتل المؤلف من 27 دولة، والذي كان السوق الرئيسية لروسيا سابقا.

وإلى جانب مجموعة السبع وأستراليا، فرض الاتحاد الأوروبي أيضا حدا أقصى على سعر النفط الروسي قدره 60 دورا للبرميل.

وفي غمرة الضغط، سعت روسيا إلى زيادة الشحنات إلى دول مثل الصين والهند التي لم تفرض عقوبات على موسكو

وقال نوفاك في وقت سابق اليوم الخميس إن الصين شكلت 67 مليون طن أو ثلث إجمالي صادرات النفط الروسية العام الماضي.

وقال نوفاك أيضا إن روسيا لم تتلق أي مقترحات من أعضاء مجموعة أوبك+ لتغيير شروط اتفاق حالي لخفض الإنتاج.

وتأتي التخفيضات الطوعية الروسية البالغة 500 ألف برميل يوميا بالإضافة إلى تلك الواردة في اتفاق أوبك+ وقدرها مليونا برميل يوميا. وأعلنتها موسكو الشهر الماضي بعد فرض عقوبات غربية جديدة على صادرات النفط الروسية.

# السعودية تبني عازلًا لتأمين منشآت النفط من هجمات الحوثيين

## الطاقة

تستمر المملكة العربية السعودية في خطة للسيطرة على حدودها مع اليمن من خلال بناء سياج أمني بطول 900 كيلومتر، بعد سنوات من الهجمات على البنية التحتية للطاقة في المملكة التي تشنها جماعة الحوثي المدعومة من إيران.

في هذا السياق، تبحث المملكة عن شركة لإدارة مشروع البنية التحتية العملاق، الذي سيشمل مهابط للطائرات العمودية وأبراجًا أمنية ومعدات رادار واتصالات وشبكات طرق داعمة واسعة النطاق، وفقًا للوثائق الرسمية التي اطلعت عليها منصة إس آند بي غلوبال كومودیتي إنسايتس.

وستؤدي خطة حماية الحدود الجنوبية في النهاية إلى إغلاق حدود المملكة مع اليمن تمامًا من أجل حماية منشآت النفط في السعودية، حسب تقرير اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

واستُهدِفَت البنية التحتية للنفط والطاقة في المملكة، وخصوصًا بالقرب من حدودها البرية مع اليمن، على نطاق واسع على مدى السنوات الـ5 الماضية.

وتمثل الهجمات على المملكة 49٪ من 95 حادثة سجلها مشروع إس آند بي غلوبال إنرجي سكيوريتي سنتينل (S&P Global Energy Security Sentinel)، منذ عام 2018.

هدف خطة بناء السياج الأمني

تهدف خطة بناء السياج الأمني إلى الفصل بين السعودية واليمن؛ إذ يمتد السياج حتى الشرق الأقصى إلى حدود سلطنة عمان

يأتي التقدم في مشروع حماية الحدود الجنوبية في الوقت الذي تهدأ فيه التوترات بين المملكة العربية السعودية وإيران بعد استعادة العلاقات الدبلوماسية.

واتفقت الرياض وطهران، هذا الشهر، على تطبيع العلاقات، في خطوة يمكن أن تحسن بشكل كبير أمن الطاقة في المنطقة، وفق المعلومات التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

علاوة على ذلك؛ فإن الهجمات، التي بلغت ذروتها في عامي 2020 و2021، تراجعت تمامًا في الربع الأول من هذا العام، وفقًا لأبحاث ستاندرد آند بورز غلوبال.

وعلى الرغم من تحسن العلاقات مع إيران؛ فإنه لا توجد ضمانات لدى السعودية حول توقف هجمات الحوثيين على منشآت النفط، وسبق أن اتهمت المملكة طهران بتسليح ميليشيات الحوثي وتزويدها بتكنولوجيا الطائرات المسيرة المستخدمة في الهجمات على البنية التحتية للطاقة.

100 منصة

على صعيد آخر، لا يزال وقف إطلاق النار على الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن ساري المفعول منذ أبريل/نيسان 2022، على الرغم من عدم تجديد الاتفاق في أكتوبر/ تشرين الأول.

ويأتي التقدم في مشروع السياج الأمني مع تكثيف الأسطول الخامس للبحرية الأميركية، ومقره في البحرين، من مراقبة المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية، بما في ذلك أسطول السفن السطحية غير المأهولة.

ويهدف مشروع السياج الأمني إلى إنشاء أسطول من السفن السطحية غير المأهولة في 100 منصة بحلول نهاية الصيف لمراقبة نحو 5 آلاف ميل (8046.72 كيلومترًا) حول المنطقة، وفقًا لأبحاث ستاندرد آند بورز غلوبال.

ويوجد برنامج مشابه، يسمى تاسك فورس 99، في قطر ويراقب الحركة الجوية من خلال طائرات مسيَّرة، بينما تحتفظ وحدة برية تسمى تاسك فورس 39 بأسطول من المركبات الأرضية غير المأهولة.

# هل اقتربت طفرة إنتاج النفط في أميركا من النهاية؟

أحمد عمار

## الطاقة

يشهد إنتاج النفط في أميركا خلال السنوات الأخيرة تباطؤًا في النمو على أساس سنوي، ما يزيد التكهنات بأن نهاية طفرة النفط الصخري باتت وشيكة. وتوقع تقرير حديث لمؤسسة بلومبرغ نيو إنرجي فايننس، أن يظل نمو إنتاج النفط في الولايات المتحدة هادئًا خلال العام الجاري، ليتراوح الإجمالي ما بين 12.4 و12.9 مليون برميل يوميًا، مقابل 11.9 مليون برميل يوميًا عام 2022. ورغم الارتفاع السنوي فإن إنتاج النفط في أميركا سيظل في جميع السيناريوهات أقل من المستوى القياسي المسجّل عند 13 مليون برميل يوميًا، قبل وباء كورونا. وقالت بلومبرغ نيو إنرجي فايننس -في تقرير اطلّعت عليه وحدة أبحاث الطاقة-: «يبدو أن طفرة النفط الصخري على وشك الانتهاء».

3 أسباب وراء التباطؤ

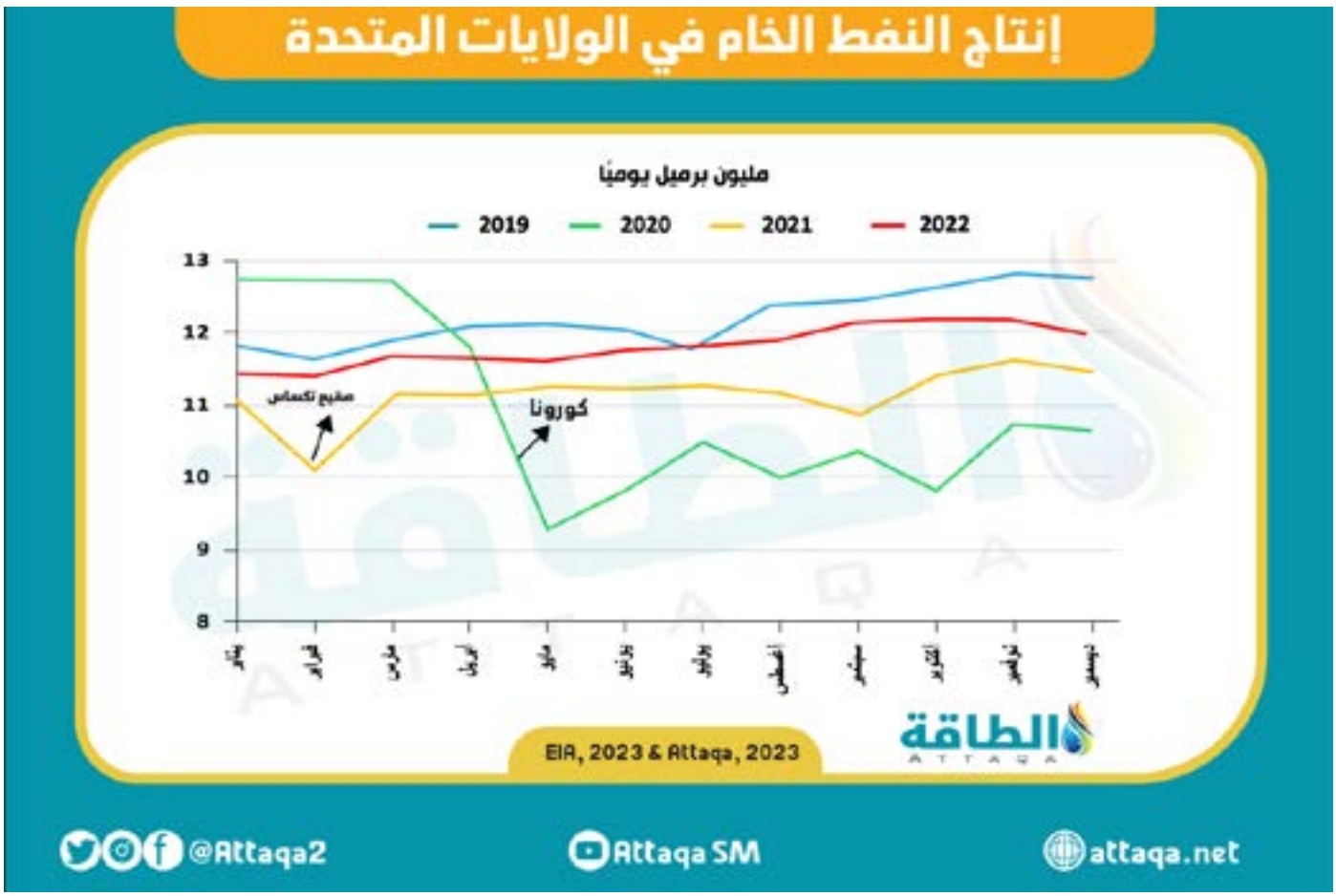

شكراً